من بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو وبعض الظاهرية
قال النووي وهو قول باطل مخالف لاجماع الصحابة فمن بعده ممن والحديث
الوارد فيه منسوخ اما حديث لا يخلد مسلم في النار فسبق بيان الاجماع دل على نسخه قال الحافظ قلت بل دليل النسخ منصوص وهو
مخرجه ابو داود والشافعي من طريق الزهري عن قبيصة قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان قال فاذا شرب
في الرابعة فاقتلوه قال فاتي برجل قد شرب فجلده ثم اتي به في الرابعة فجلده ثم اتي به في الرابعة قد شرب
فجلده ثم اتي به فجلده ثم اتي به فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت
رخصة ثم تابعي ثم قال الحافظ وقد استقر الاجماع على ان لا قتل فيه قال
وحديث قبيصة على شرط الصحيح لان ابهام الصحابي لا يضر وله شواهد
منها عند النسائي وغيره عن جابر فان عاد الرابعة فاضربوا عنقه فاتي
رسول الله برجل قد شرب اربع مرات ولم يقتله فرأى المسلمون ان الحد قد
رفع ثم قال النسائي هذا ما لا اختلاف فيه بين اهل العلم وقال احاديث
القتل منسوخة وقال النووي لا علم بين اهل العلم والحديث في القديم
والحديث اختلافا في هذه ارسمت محمد اي يعني البخاري يقول انما كان هذا
يعني القتل في اول الامر ثم نسخ بعد وقال ابن المنذر كان العمل فيمن شرب
الخمر ان يضرب ويبكت به ثم نسخ بجلده فان تكرر اربعا قتل ثم نسخ ذلك بالاجماع
الثابت قوله بالاجماع الامن شذ ممن لا يعبد خلافا قال الحافظ واشاربه الى
بعض اهل الظاهر وهو ابن حزم **ص عن ابن عمرو** بن العاص قال الهيثمي
فيه حميد بن كريب ولم اعرفه انتهى ورواه عنه ايضا ابو يعلى باللفظ المزبور
وقال ابن حجر وسنده واه

من شهد ان لا اله الا الله اي مع محمد رسول الله فكتفي باحد الجزئين عن
الاخر **دخل الجنة** ابتداء او بعد تطهيره بالنار فالمراد لابد من دخولها وفي رواية
للشيخين او دخله الله الجنة على ما كان من العمل قال البيضاوي فيه دليل
على المعتزلة في مقامين احدهما ان العصاة من اهل القبلة لا يخلدون في
النار لعموم قوله من شهد الثاني انه تعالى يعفو عن السيئات قبل التوبة
واستيفاء العقوبة فان قوله على ما كان من العمل حال ادخاله استحقاق
ما يناسب عمله من ثواب او عقاب فان قيل ما ذكر يوجب ان لا يدخل احد
النار من العصاة قلنا اللازم منه عموم العفو وهو لا يستلزم عدم دخول
النار لجواز ان يعفو عن بعضهم بعد الدخول وقبل استيفاء العذاب هذا
وليس محتما عندنا ان النار احد من الامم بل العفو عن الجميع بموجب وعده

بنحو

بعفوه له يغفر الذنوب جميعا **البزار** في مسنده **عن عمر** بن الخطاب ورواه
البزار ايضا من حديث جابر بلفظ من شهد ان لا اله الا الله خالصا من قلبه دخل
الجنة ولم تمسه النار ورواه الشيخان بلفظ من شهد ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله لجنة وذكر المصنف انه بهذا اللفظ متواتر رواه عن ثلاثين صحابيا
من شهد ان لا اله الا الله اداة الحصر لقصر الصفة بل الموصوف فتصر
فرادى لان معناه الالوهية منحصرة في الله الواحد في مقابلة من يزعم
اشتراك غيره معه وليس فتصر قلب لان احدا من الكفار لم ينفها عن الله
وانما اشرك معه غيره وليس سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله **وان محمدا رسول الله** صادقا من قلبه كما قيد به في اخبار اخر وعن
ان شرط بعض صدق يقلبه فلا يحتاج الى تقدير مر غير مرتبي لانه حينئذ
ما ان يكون تعمق صدق مجردا عن الاقرار باللسان او بعده والاول
يستلزم محذورا اخر وهو ان يكون المصدق بقلبه الذي لم ينطق بلسانه
بلا عذر مسلما اذ لا يدخل الا المؤمن وليس كذلك واما اني يستلزم الجمع
بين المتضادين المختلفين بلفظ واحد وهو نوع ذكره بعض الكاملين
حرم الله عليه النار اي نار الخلود واذا اجتنب الذنوب او تاب او عفي عنه
وظاهره يقتضي عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من
التعميم لكن قامت الادلة القطعية على ان طائفة من عصاة الموحدين
يعذبون ثم يخرجون بالشفاعة فتعلم ان ظاهره غير مراد فكانه قال
ان ذلك مقيد بمن عمم صالحا او فيمن قل ما ساتا يدل عليه ما مر في ذلك او ان
ذلك كان قبل نزول الفرائض والاوامر والنواهي وشرح يخرج الغالب
اذ الغالب ان الموحد يعمل الطاعة ويجتنب المعصية وبقي احاديث
مرت وتاتي بعضها تقييد ذلك بقولنا الشهادة مخلصا قال الحكيم والاخلاص
ان تخلص ايمانك حتى لا تفسده سبعة نفسك **تنبيه** قال
محققو قد يتخذ نحو هذا الحديث البطالة والاباحية ذريعة الى طرح
التكاليف ورفع الاحكام وابطال الاعمال ظانين ان الشهادة كافية في
الخلاص وذا يستلزم هي بساط الشريعة وابطال الحدود والزواجر
السمعية وبوجب كون الترغيب في الطاعة والتحذير من المعصية غير
منتظم طالبا والاصل باطل بل يقتضي الاخلاع من ربقة التكليف
والانسلال عن قيد الشريعة والخروج عن الضيعة والولوج في الخلاعة
وترك الناس شتى في غوغائهم وذلك مفض الى خراب الدنيا
والاخرى قيل وفيه ان مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار وان عذب بان للسيئة